في رد رسمي فند مزاعمها

بلادنا: تقرير الخارجية الأمريكية يفتقر إلى المعايير والشروط المهنية ولا يفصل بين مفهومي الجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان

صنعاء / سبتمبر نت :
أصدرت وزارة حقوق الإنسان التعليق الرسمي للجمهورية اليمنية على تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن أوضاع حقوق الإنسان في اليمن.

أكد التعليق أن الخارجية الأمريكية لم تستطع ذكر أسماء سجناء سياسيين في السجون اليمنية لأنه لا يوجد أي سجين سياسي باليمن ، مشيراً إلى أن تقرير الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان يفتقر في كثير من مواده إلى المعايير والشروط المنهجية المذكورة سلفاً، حيث يلاحظ عليه الإشارة إلى حوادث حدثت في أعوام سابقة تناولتها الردود الرسمية لليمن بشكل دقيق ومفصل، كما أن التقرير لا يفصل بين مفهومي الجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان.

وقال التعليق الرسمي أنه (من نافلة القول الإشارة إلى التحسن الملحوظ في أوضاع السجون والمساجين، من خلال التراجع الكبير لحالات السجن غير القانونية، ومحاسبة المتسببين في أي انتهاكات لحقوق الإنسان، وإحالتهم إلى مؤسسة القضاء أيّاً كان حجم المناصب التي يتمتعون بها).

وحول إشارة الخارجية الأمريكية إلى أن المؤتمر الشعبي العام يسيطر سيطرة تامة على الحكومة قال التعليق أن تلك السيطرة من قبل المؤتمر الشعبي العام نتيجة طبيعية ومنطقية أهلته نتائج الانتخابات النيابية التي جرت عام ٢٠٠٣م أن يشكل الحكومة بمفرده بحكم حصوله على الأغلبية البرلمانية، التي مكنته من تشكيل الحكومة بصورة منفردة دون الحاجة إلى الائتلاف مع أي طرف سياسي ، وأن ما قال عنه التقرير الأمريكي عن (السلطة التشريعية في اليمن تتألف من مجلسين برلمانيين هما مجلس للنواب (منتخب) من (٣٠١) مقعد ومجلس للشورى (معين) ويضم (١١١) عضواً يفتقر إلى الدقة ولا يستند إلى أساس دستوري، فالسلطة التشريعية بموجب الدستور تتكون من مجلس واحد، وهو مجلس النواب، أما مجلس الشورى فيؤدي دوراً استشارياً إلى جانب مشاركته مجلس النواب في بعض المسائل التشريعية المقرة دستورياً.

وعما اعتبره التقرير الأمريكي (قيوداً على قدرة المواطنين في تغيير حكومته) قال التعليق الرسمي الذي نشره الموقع الرسمي للحزب الحاكم إن هذا الاتهام يجافي الحقيقة لأن الأصل في تمكين المواطنين من تغيير حكوماتهم في الدول الديمقراطية هو إجراء الانتخابات وهو ما مارسته بلادنا من خلال الانتخابات البرلمانية التي أجريت في الأعوام (١٩٩٣م، و١٩٩٧م، و٢٠٠٣م) وكذلك الانتخابات الرئاسية للعام ١٩٩٩م وانتخابات المجالس المحلية ٢٠٠١م، وما سيتم ممارسته ديمقراطياً في الانتخابات القادمة عام ٢٠٠٦م، وهو ما يعني عدم وجود أي قيود على قدرة المواطنين على تغيير حكومتهم.

وقال التعليق الرسمي للجمهورية اليمنية الذي ورد في (٦٢) صفحة -أن ما وصفه التقرير الأمريكي بـ(الحرمان التعسفي أو غير القانوني من الحياة) لم تحدث أعمال قتل بدوافع سياسية من قبل الحكومة، وهو أمر منطقي جداً كون الواقع يؤكد احترام الحكومة لحق المواطنين في الحياة باعتراف التقرير. إلا أن التقرير أورد أربع حالات في إطار هذا القسم " احترام حق الإنسان في الحياة" وفي السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل تشكل هذه الحالات التي أوردها التقرير حالات انتهاك لحق الإنسان في الحياة قامت بها الحكومة بدوافع غير قانونية؟ مشيراً إلى أن تناول التقرير الأمريكي لحالات قتل أو جرح أشخاص مشتبه من قبل قوات الأمن أثناء عملية الاعتقال هي حوادث عرضية تحدث بسبب مقاومة المشتبه بهم لقوات الأمن، باستخدام السلاح الناري ممن يهددون السكينة العامة، ويضرون بحقوق الناس وحرياتهم العامة، مما يضطر القوات الأمنية إلى المواجهة باستخدام السلاح للسيطرة على الموقف وإحلال الأمن والاستقرار في المجتمع.

وجاء في التعليق الرسمي إن تطرق التقرير الأمريكي لأحداث (صعدة) وعدد الضحايا من المدنيين والعسكريين قد ورد دون توضيح بأن أتباع المتمرد حسين الحوثي قد اعتدوا على بعض النقاط الأمنية ومراكز الشرطة وغيرها من الدوائر الرسمية وارتكبوا العديد من أعمال القتل والتخريب الخارجة عن الدستور والقوانين النافذة والمنتهكة لحقوق الإنسان، ومنع الجهات الرسمية من ممارسة مهامها القانونية، وحرصاً من القيادة السياسية على الحفاظ على الأرواح والممتلكات الخاصة والعامة، وجه الأخ رئيس الجمهورية بإرسال لجان وساطة من العلماء والشخصيات الاجتماعية والقيادات المحلية بالمحافظة لدعوة المتمردين إلى وقف القتال والانقياد إلى الشرعية الدستورية والمشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والسياسية، إلاّ أن إصرار جماعة الحوثي على الاستمرار في الاعتداء على المؤسسات المرافق الأمنية والخدمية والإضرار بمصالح البلاد دفع السلطات المختصة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية وملاحقة تلك العناصر وضبطها وإحالتها إلى الجهات القضائية المختصة بحسب القانون، وأشار التعليق إلى قرار العفو العام الذي أصدره رئيس الجمهورية في فبراير الماضي عن جميع المحتجزين على ذمة قضية الحوثي، والبالغ عددهم (٦٢٤) شخصاً.

وفي إشارة واضحة لما ورد في التقرير الأمريكي عن وحشية التعذيب للمعتقلين في السجون اليمنية أكد التعليق الرسمي (إن أجهزة السلطة القضائية والأجهزة الرسمية المعنية تتعامل بمسؤولية وحزم مع هذا النوع من الممارسات الخاطئة، والنادرة الحدوث، ولا يفلت من العقاب أي متهم يثبت قيامه بأعمال تعذيب أو أي انتهاكات لحقوق الإنسان بأي صورة كانت وأياً كانت صفته سواء أكان في جهاز الأمن السياسي أو في قوات الشرطة، أو موظفاً عاماً، كما أن من حق المجني عليه في أي تهمة من هذا النوع أن يلجأ إلى القضاء في أي وقت باعتباره حقاً لا يسقط بالتقادم). مضيفاً أن وزارة الداخلية عملت على تحسين أوضاع السجون وبحسب الإمكانيات المتاحة من خلال زيادة القدرة الاستيعابية للسجون وتقديم الرعاية الاجتماعية اللازمة بإيجاد الأخصائيين الاجتماعيين، والاهتمام بالجوانب: الصحية، والتعليمية، للسجناء، واستحداث شبكات كمبيوتر تربط مصلحة السجون بفروعها في عموم المحافظات، وتمكين المتهمين من تنصيب محامين عنهم والحال يشمل المعوزين الذين لا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم فإن المحاكم تنصب محامين عنهم وفقاً لإجراءات التقاضي في اليمن.

وفند التعليق مزاعم التقرير الأمريكي بأن (الحكومة لم تحترم الحقوق التي كفلها الدستور من حيث الممارسة العملية في ما يتعلق بحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة.)

وقال: (إن الدستور والقانون يكفلان حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة وتحترم الحكومة هذه الحقوق على أرض الواقع. ولا صحة مطلقاً لما ورد من أن الحكومة لم تحترم هذه الحقوق من حيث الممارسة العملية، وكان من الأجدى أن يحدد التقرير أي حالات معينة تبين تكرار هذا الزعم في كل عام، وليس أدل على صحة ذلك من الانتقادات الظالمة التي توجهها الأقلام لشخص رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة دون أن يمس أصحابها أي ضرر).

الدكتور الميتمي في ورقة عمل قدّمها لندوة حول انضمام بلادنا إلى منظمة التجارة

اليمن لن يتكبد خسائر جراء إنضمامه إلى المنظمة

صنعاء / سبأ:
أكد الدكتور محمد عبدالواحد الميتمي أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء أن اليمن لن يتكبد خسائر جراء أنضمامه الى منظمة التجارة العالمية كما يتوقع القطاع الخاص وأصحاب رؤوس الأموال في اليمن.

وقال الدكتور الميتمي في ورقة عمل قدمها لندوة حول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية نظمها المنتدى الاجتماعي الديمقراطي أن استثمار اليمن للتسهيلات والامتيازات والمعامل التفضيلية والمعونات الفنية التي تمنح للبلدان الأقل نموا سيمنحها فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي أفضل بكثير مما هي عليه الآن.

وقال إن ما يميز الاقتصاد اليمني في الوقت الحاضر هو أنه اقتصاد محرر من كثير من الضرائب والرسوم الجمركية، الأمر الذي يجعل تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال منه واليه متاحة بحرية وسهولة وهى ميزة جيدة لا تتوافر في كثير من اقتصاديات الدول الأخرى الأقل نموا.. لافتا أن تلك الميزة مكن اليمن في شهر أبريل من العام ١٩٩٨م من الحصول على مقعد في المنظمة كعضو مراقب.

وأشار الميتمي إلى أن انضمام اليمن للمنظمة يعتبر ضرورة ملحة ومن الاستراتيجيات التي ينبغي التركيز عليها لما قد يعود عليه من فوائد عميلة على المدى القصير والطويل ٠٠وقال بأن تمتع اليمن بكثافة سكانية متوسطة الحجم وما يتوفر فيه من موارد طبيعية متنوعة وموقع جغرافي متميز يمكن أن تشكل أساسا لسوق واسعة وتصبح أكبر مخزن للسلع في العالم ومحطة ضخمة لتفريغ وإعادة شحن السلع القادمة من والى بلدان العالم.

وعن الآثار السلبية المتوقعة من عملية الانضمام للمنظمة يرى الدكتور الميتمي أن اليمن تعد من الدول المستوردة للغذاء وتعانى تجارتها الزراعية من عجز تجارى مزمن في مختلف المجموعات الغذائية وتعتمد اليمن كذلك على تلبية احتياجات سكانها من الغذاء عبر الخارج.

وأشار إلى أن حجم واردات الغذاء تمثل نسبة ٣٣ بالمائة من قيمة الواردات وتمثل عبئا ثقيلا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات حيث أنفقت اليمن في العام ٢٠٠٥م ما يقارب ١٠٠ مليار ريال على واردات الغذاء ٥٠ بالمائة من هذا المبلغ يذهب للقمح والدقيق وهو ما يعادل تقريبا نصف دخل اليمن من عائدات النفط.. وأوضح الميتمي أن اليمن ستستفيد كثيرا مما تتيحه منظمة التجارة في إطار الاتفاقية الزراعية من استثناءات وامتيازات للبلدان الأقل نموا، الأمر الذي يتطلب من اليمن رفع الكفاءة الإنتاجية لمنتجاتها الزراعية من حيث الجودة والكم من أجل الاستفادة القصوى من تلك الأحكام.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة أوضح الميتمي أن الصناعة في اليمن تعد من القطاعات الحديثة العهد التي تتصف بضعفها الشديد وعدم صلابتها على المستويين الرأسي والأفقي وإسهامها في تكوين الناتج المحلى وتشغيلها قوة العمل لا يزال هامشيا.

كما أنها لا تعتمد على شبكة من الروابط الأمامية والخلفية كباقي الصناعات القوية.. وبين أن هذا النوع من الصناعات سيواجه ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع قيمة التكنولوجية والأسعار الآلات والمعدات المستوردة مما يضعف قدرتها على المنافسة والصمود، منوها أن اليمن بإمكانها الاستفادة من المادة الخاصة بمكافحة الإغراق باعتبارها واحدة من أكثر البلدان التي تعاني صناعتها من ظاهرة الإغراق.

وتوقع الدكتور الميتمى في ورقته أن تستفيد اليمن حال انضمامها إلى المنظمة بزيادة صادراتها من الملابس والمنسوجات والألياف وذلك في حال أتباعها إستراتيجية واضحة لتحسين وتطوير أنتاج هذه الصناعة.

كما ستستفيد اليمن من الدعم الفني والمالي الذي تقدمه الدول المتقدمة الأعضاء في المنظمة بموجب ميثاق المنظمة لرفع قدراتها التنافسية.

كما توقع أن تتعرض صناعة الأدوية في اليمن التي تنتج الدواء المماثل للأجنبي وتسوقه بأسعار منخفضة للمستهلك اليمني منخفض الدخل لضربة موجعة نظرا لما تقتضيه اتفاقية /تريبس/ من الدول الأعضاء في المنظمة من احترام براءات الاختراع على المنتج النهائي للدواء والعلامات التجارية الأمر الذي سيوثر بشكل مباشر على هذه الصناعة وعلى المستهلك اليمنى محدود الدخل، مشيرا بهذا الخصوص إلى أن اليمن بإمكانها الاستفادة من فترة السماح التي تمنح للدول الأقل نموا بشأن تطبيق الأتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.

حادثتا انزلاق صخري خلال أربعة أشهر

الانهيارات تقض مضاجع الأهالي في قرى وجبال المحويت

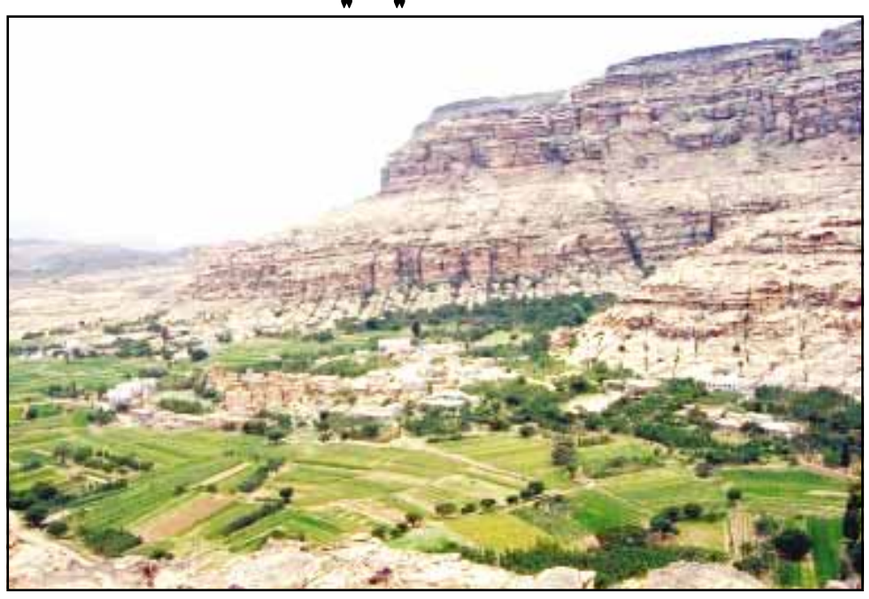

المحويت/ ١٤ أكتوبر:
لم تكن حادثة الانهيار الصخري التي شهدتها قرية الظفير في مديرية بني مطر محافظة صنعاء مطلع العام الجاري ونجم عنها عشرات الضحايا من الأهالي وأضعاف ذلك في صفوف الماشية وما عداها من مبان وممتلكات لم تكن حالة نادرة وعابرة بقدر ما مثلت درساً للاعتبار والحذر وفاتحة لصافرات انذار ظلت ولاتزال تقض مضاجع الأهالي في العديد من القرى والأماكن الجبلية وتلك القابعة أسفل المنحدرات والملتويات الجبلية وهي كثيرة في المناطق الجبلية ومنها جبال محافظة المحويت التي تعد واحدة من أكثر المحافظات والمناطق اليمنية المهيأة لوقوع انهيارات وانزلاقات صخرية.

وفي الوقت الذي استشعر العديد من السكان والمواطنين في أكثر من قرية في محافظة المحويت خطورة الرضوخ والاكتواء بتبعات حوادث انزلاقات صخرية لا قدر الله على غرار النكبة اللاحقة بأبناء الظفير تبين للمهتمين والمتأملين احتمال تهديدات من هكذا نوع طالما وهناك عشرات القرى في مناطق ومديريات متفرقة من المحافظة تقبع عند أقدام سلاسل جبلية وكتل صخرية منها ما هو آيل للسقوط ومنها ما لا يستبعد انهياره بفعل متغيرات وعوامل جيولوجية وطبوغرافية.

صباح يوم الخميس الماضي ومع بدء العد التصاعدي لوقائع يوم مختلف كانت قرية المناخ التابعة لعزلة جبل الطرف في مديرية المحويت قد استيقظت على هدير كتل صخرية متفاوتة الاحجام انهارت على فترتين متعاقبتين وفيما لم يلحق بأي من الساكنين أي مكروه كانت الصخور تراكمت وسط خط السير الاسفلتي لطريق المحويت/ القناوص وبالتالي قطعت الطريق في حين لحقت تشققات بنحو ثلاثة منازل أخلى سكانها على إثر الفاجعة إلى مناطق آمنة.

وفي شهر مارس الفائت قضت امرأة في مقتبل العمر بفعل صخور منهارة في احدى القمم الشاهقة في مديرية حفاش وشملت أضرار الانهيار مساحات واسعة من المدرجات والمزروعات وبضعة أعداد من الماشية.

وباشرت السلطة المحلية بقيادة المحافظ احمد علي محسن يوم أمس سلسلة إجراءات وتدابير وقائية لحماية وتأمين الوضع العام لعدد من الأسر المتضررة، فيما سارع المحافظ بالنزول الميداني إلى المنطقة المنكوبة للاطلاع على حجم الأضرار الناجمة في الوقت الذي تمكنت معدات الشق من إزالة مخلفات الانزلاق التي أغلقت خط السير ونقل المواطنون إلى أماكن آمنة حيث نصبت لهم خيام ضمن تفاعلات ومبادرات السلطة المحلية.

دراسة .. نشاط المرأة اليمنية في سوق العمل لا زال محصوراً في الأنماط التقليدية

صنعاء / سبأ
دعا المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل إلى إنشاء هيئة رقابية خاصة بمراقبة تنفيذ قوانين عمل المرأة وإعداد المرأة لتولي وظائف متقدمة ورفع نسبة استفادة النساء اليمنيات من فرص العمل والتعليم العالي وخاصة في المجالات العلمية والتقنية الحديثة.

وكشفت دراسة ميدانية بالعينة أعدها المركز مؤخرا حول أنماط عمل المرأة في القطاعين الحكومي والخاص استمرار تمحور عمل المرأة اليمنية في مجالات تقليدية حددها المجتمع للأنثى كالتعليم، الصحة والأعمال الإدارية.

وقالت إن ٦٦٠ ٧٠ في المائة من عينة الدراسة التي شملت ١٠٠ امرأة عاملة من القطاعين الحكومي والخاصة أفدن أن الرجل يحظى بامتيازات خاصة دون المرأة و أنه وعلى الرغم من الحقوق القانونية التي كفلها قانون الخدمة المدنية ودستور الجمهورية اليمنية للعاملين إلا أن تلك التشريعات لا يعمل بها عندما يتعلق الأمر بالحقوق القانونية للمرأة العاملة.

وأفادت ٦٠ في المائة من إجمالي العاملات في القطاع الحكومي أنهن لا يحصلن على حقوقهن كاملة مقابل ٢٥ بالمائة من العاملات في القطاع الخاص يحصلن على كامل حقوقهن.

وأظهرت الدراسة ارتفاع نسبة العاملات في القطاع الحكومي مقارنة بعدد العاملات في القطاع الخاص، مشيرة إلى أن عمل المرأة في القطاع الخاص يتركز على الفئة العمرية ١٦ / ٢٤ سنة بينما يتمركز عمل الإناث في القطاع الحكومي على مختلف الفئات العمرية خاصة ما بين٢٥ / ٣٣ سنة.

وكشفت الدراسة ارتفاع فرص التوظيف في القطاع الحكومي عنها في القطاع الخاص الذي لا يقبل سوى في حالة وجود وظائف شاغرة في حين قالت ٧٥ في المائة من عينة الدراسة أنهن لا يحصلن على الترقية حتى في الوظائف البسيطة مثل رئيس قسم ومدير إدارة.

وكشفت الدراسة أن القطاع الحكومي يمنح الترقيات على خلاف القطاع الخاص في حين وصفت ٣٠,٧٣٠ في المائة من إجمالي العينة من العاملات في القطاعين الحكومي والخاص أن مشاكل المرأة العاملة تتحدد بين عدم المساواة مع الرجل وعدم حصولها على الترقي والتدريب.

وخلصت الدراسة إلى أن ما يميز القطاع الخاص عن القطاع الحكومي هو المرتبات العالية والمكافآت وحوافز وتدريب بينما يمتاز القطاع الحكومي بالضمان التقاعدي والاستقرار الوظيفي.

الدكتور مطهر العباسي لـ ١٤ أكتوبر:

الخطة الخمسية الثالثة تضمنت برامج تتعلق بتأهيل الاقتصاد اليمني ليواكب اقتصاديات دول الخليج

صنعاء / فريد محسن :
أكد الأخ الدكتور / مطهر العباسي وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع التخطيط أن الخطة الخمسية للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م تضمنت مرتكزاً يتمثل في البرنامج ذات العلاقة بتأهيل الاقتصاد اليمني ليواكب اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي .

وأضاف الدكتور / مطهر العباسي في تصريح لـ «١٤ أكتوبر» أن التوجيهات العامة للخطة تضمنت التوافق على ثمان مرتكزات ترتكز أهدافها في تعميق الاصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية وتعزيز الحكم الرشيد تجسيداً لتوجيهات القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ الرئيس / علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية المتعلقة بتعزيز المشاركة الشعبية ومكافحة الفساد والاصلاحات الادارية والمالية وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة ، بالاضافة إلى البرامج الخاصة لتنمية السلطة المحلية وتعزيز اللا مركزية وتعميق أواصر الصلة بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع الدولي والمانحين والحكومة في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية وكذا تعزيز التنمية البشرية وتعميق أهداف التنمية الألفية .

وأشار إلى أن الخطة الخمسية الثالثة تتضمن ثلاثة مكونات رئيسة وثمانية مرتكزات ، منوهاً بأن المكون الأول خاص بالمرتكزات والتوجيهات في الاستراتيجية والاطار الكلي للخطة والسياسات الاقتصادية الكلية ، فيما المكون الثاني يتعلق بالسياسات الاقتصادية .

وأوضح أن المكون الثالث يرتكز على خطط تنموية للمحافظات ، ويعني ذلك أن يكون لكل محافظة من محافظات الجمهورية برنامج واضح للمشاريع المفترض إنجازها خلال سنوات الخطة .

تقييم سير الامتحانات الأساسية والثانوية في ذمار

ذمار/ ١٤ أكتوبر:
اختتمت في محافظة ذمار الأسبوع الماضي امتحانات الشهادة الثانوية العامة بقسميها العلمي والأدبي حيث سارت الامتحانات لهذا العام ٢٠٠٦/٢٠٠٥م على ما يرام وفي أجواء هادئة وانضباط تام وذلك للمتابعة المستمرة لسير عملية الامتحانات والتقييم المستمر وحل أي إشكالات أول بأول، وقد تم تلافي الصعوبات والمعوقات التي حصلت في الأعوام السابقة والاستفادة منها هذا العام وقد تقدم للامتحانات ٦٧١٢ طالباً وطالبة للقسم العلمي و٢٥٥٧ طالباً وطالبة للقسم الأدبي موزعين على ٥٨ مركزاً امتحانياً في مراكز المحافظة والمديريات، هذا وقد عقدت اللجنة الفرعية للامتحانات في المحافظة سلسلة من الاجتماعات المتواصلة والعمل الدؤوب على مدار ٢٤ ساعة وقد بلغت عدد جلسات اللجنة الفرعية منذ شهر ديسمبر ٢٠٠٥م وحتى اليوم ٣٩ جلسة واجتماعاً، هذا ما أوضح وصرح به الأخ عبدالكريم محمود صبري مدير مكتب التربية والتعليم في المحافظة ورئيس اللجنة الفرعية للاختبارات،وأضاف بانه تم تشكيل لجان منبثقة عن اللجنة الفرعية وهي لجنة الفحص (أساسي) لجنة النظام والمراقبة (أساسي) لجنة الفحص الأولى (ثانوي) لجنة الاتصال والتنسيق ـ لجنة السكرتارية ـ اللجنة الطبية ـ اللجنة الأمنية ـ لجنة الخدمات ـ لجنة استلام مظاريف الإجابات ـ لجنة التحقيقات ـ اللجنة الإعلامية ـ اللجنة المالية.

ومن جانبه أوضح الأخ الأستاذ محمد عبده الفاطمي مدير إدارة الرقابة والتفتيش عضو اللجنة الفرعية للامتحانات مقرر اللجنة في تصريح لـ ١٤ أكتوبر أن اللجنة الفرعية اتخذت عدة قرارات أبرزها: استبعاد بعض مدراء المدارس نضير تواجدهم في المراكز الامتحانية دون صفة قانونية، وكذلك اتخذت اللجنة الفرعية معيار موحد للعقوبات والجزاءات كالتالي:

بطاقات التقدم لطلاب الشهادة الثانوية العامة.

ـ خصم ربع راتب أدب وجزاء لمن يخل بعمله في الملاحظة.

ـ خصم ربع راتب أدب وجزاء لمن تواجد خارج المراكز الامتحانية من التربويين.

ـ خصم نصف مرتب أدب وجزاء لمن تواجد داخل المراكز الامتحانية من التربويين دون صفة قانونية.

ـ خصم مرتب كامل على من أخلو بعملهم ممثلاً بتقاعسهم أو تهاونهم عن أداء مهامهم من رؤساء المراكز الامتحانية.

ـ الحرمان النهائي من المشاركة بأعمال الامتحانات مستقبلاً من رؤساء المراكز الامتحانية وقد سجلت حالتين من هذا القرار.

ـ خصم اليوم بيومين غياب للمدرسين الذين لم يحضروا للملاحظة في المراكز الامتحانية مع مدراء مدارسهم المكلفين باللجان الامتحانية.

هذا وقد حرصت اللجنة الفرعية الحصول على اعتماد المراكز الامتحانية في الريف للمرحلة الثانوية بأخذ رسالة ضمانة تحت توقيع مدراء التربية والتعليم ومدراء المديريات وأمناء المجالس المحلية تتضمن صلاحية رؤساء اللجان الامتحانية وتوافق على الضوابط والمعايير التي تساعد على ضبط سير عملية الامتحانات، كما حرصت اللجنة الفرعية لضبط العملية الامتحانية وذلك بالختم على مظاريف الاجابات وسلمت المظاريف بالعدد المحدد.

كما تم تشكيل لجنة لتولي استلام المظاريف المتبقية والمظاريف المسلمة والمظاريف التالفة واستلام المتبقي، ومحاسبة كل مدير إدارة تربية ورئيس مركز امتحاني عن أي مظروف متبقي.

هذا وقد بلغت عدد حالات انتحال الشخصية ٢٥ حالة، أما عدد حالات الاعتداء على الملاحظين حالة واحدة فقط.

وفيما يلي نستعرض اسماء المراكز التي تم نقلها إلى عاصمة المحافظة ذمار والتي بلغت ثلاثة مراكز وهي مركز بني جبر مغرب عنس ـ إلى مدرسة ١٤ أكتوبر، مركز عمر المختار جبل الشرق إلى مدرسة الثلايا، مركز عتمة إلى مدرسة عمر المختار.

وعند اختيار رؤساء للمراكز الامتحانية تم الاختيار عبر معايير وهي:

تطبيقاً لتعميم مجلس الوزارة بهذا الخصوص والمتضمن ضرورة اختيارهم من الموجهين ومدراء المدارس الذين لم يسبق ان اخلوا بشرف المهنة ولم يصدر في حق أي منهم حكم قضائي مسبق.

ملاحظات عامة:

١/ تم تكليف الإخوة أعضاء اللجنة الفرعية مشرفين على سير الامتحانات في المديريات للمتابعة عن قرب.

٢/ عبر الإخوة مشرفي الوزارة عن ارتياحهم لسير الامتحانات لهذا العام.

٣/ عدم ابداء أي ملاحظات من قبل لجنة فحص وثائق الطلاب المتقدمين لشهادة الثانوية العامة إلا لعدد قليل جداً يتراوح بين ٨٠ ـ ١٠٠ حالة فقط.

٤/ صرف أرقام الجلوس وكشوفات المناداة في وقت مبكر.

شكاوى

يشكوا طلاب المدارس الثانوية في الريف من:

ـ عدم توفر المعلم المختص للمواد العلمية.

ـ تأخر صرف الكتاب المدرسي.

أعمال البحث الميداني للحالات الاجتماعية الجديدة تتواصل في عدن

عدن / سبأ
تتواصل حاليا أعمال البحث الميداني في مختلف مديريات محافظة عدن لدراسة الحالات الجديدة المقدمة لصندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة للعام الحالي.

وأوضحت الأخت / نجاة احمد عبدالله /مدير العمليات في صندوق الرعاية الاجتماعية بعدن لوكالة الأنباء اليمنية سبأ أن عملية البحث التي يشارك فيها ٢٧ اختصاصياً اجتماعياً تهدف إلى التأكد من صحة الحالات المتقدمة للصندوق والبالغ عددها ٤ آلاف و٦٥٠ حالة موزعة على مختلف مديريات المحافظة.

وقالت إن عدد المتقدمين في دار سعد /١٢٠٠/ والشيخ عثمان /٧٠٠/ والمنصورة /٤٣٠/ والبريقة /٤١٨/ والتواهي /٤٨٠/ والمعلا /٥٤١/ وصيرة /٥٤١/ وخورمكسر //٣٤٠/ حالة.

وأضافت أنه في حالة تطابق الحالات الاجتماعية مع شروط وقانون صندوق الرعاية الاجتماعية والمجالس المحلية والجمعيات سيتم إدراجهم ضمن القائمة والتعامل معهم وتوفير كل احتياجاتهم ومتطلباتهم.

وأفادت أن من نشاط وعمل الصندوق تقديم قروض ممنوحة لدعم وتطوير بعض المشاريع الصغيرة المدرة للدخل لمساعدة الأسر الفقيرة والشباب لتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

ضبط عدد من المخالفات الصحية في منشات طبية خاصة بعدن

عدن / سبأ
ضبط فريق التفتيش الصحي على المنشآت الطبية الخاصة عدد من المخالفات المتعلقة بنوعية ومستوى الخدمات الصحية والمواصفات الفنية والطبية خلال زيارته اليومين الماضيين لنحو خمسة عشر منشأة طبية خاصة في محافظة عدن.

وأوضح الدكتور احمد مثنى البيشي مدير إدارة المنشآت الخاصة بمكتب الصحة والسكان بعدن لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ بأن فريق التفتيش التابع لوزارة الصحة العامة والسكان وبالتعاون مع مكتب الصحة العامة والسكان بعدن أحال تلك المخالفات التي تم ضبطها بمديريات دار سعد المنصورة الشيخ عثمان وخور مكسر إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها في حين تم توجيه بعض الإنذارات الكتابية والشفهية لعدد أخر منها بغية تحسين خدماتها الإنسانية وتجهيزها الفنية.

ونوه البيشي أن أعمال التفتيش الذي من المتوقع الانتهاء منه الأسبوع القادم تضمنت أيضا الكشف على تراخيص مزاولة المهنة المنشآت والتحري عن الكادر الطبي والتمريضي العامل فيها.

مدير مكتب التعليم الفني والتدريب المهني في لحج :

المكتب ينتهج مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص من أجل مواكبة حاجة السوق من العمالة

الحوطة / عادل محمد قائد :
أوضح الأخ / عصام عبده علي مدير عام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني في محافظة لحج وتحسين مخرجات مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص من أجل مواكبة حاجة السوق وتحسين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني وحتى الشراكة توليها الدولة اهتماماً متزايداً وتعتبر في الصدارة لانجاحها بين القطاع ومؤسسات الدولة .

وأشار في تصريح لـ «١٤ أكتوبر» ان اليوم – السبت – ستبدأ في معهد بومدين في منطقة صبر في محافظة لحج الاختبارات العملية التطبيقية لمختلف التخصصات حيث استعد المكتب لهذه الامتحانات استعداداً كاملاً من أجل انجاحها وتم توفير كافة المستلزمات وتحديد المدربين المشرفين بالشراكة مع القطاع الخاص في الدخول لهذه الامتحانات والاشراف مع المكتب .

وفيما يخص المشاركين من القطاع الخاص الذين سيساهمون مع المكتب على الامتحانات أوضح الأخوان / عصام وعادل عبده محمد فضل مدير ادارة سوق العمل للقطاع الخاص بمكتب التعليم الفني ان المشاركين هم أصحاب ورش سيارات / محسن فضل راجح صاحب ورشة كهرباء / فيصل هاشم بن هاشم صاحب ورشة نجارة / نافع أحمد صالح كرد .

ونوه الأخ / د . عصام في حديثه انه تم التنسيق مع هذه الورش ورفع كشف إلى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني التي وضعت حوافز مادية للمشاركين على الاختبارات النهائية العملية وهذا دليل على الاهتمام بالقطاع الخاص .